

زعامة محمد باقر الحكيم والدورس غير المستفادة

من تجربة المؤتمر الوطني العراقي

كانت المعارضة العراقية التي تخضت في اعقاب احتلال العراق للكويت اشبه بالحمل خارج الرحم، المحكوم عليه بالاجهاض.

واليوم بعد مضي اربع سنوات على وقف اطلاق النار في حرب الخليج نشهد فشل تلك المعارضة على احداث التغيير السياسي الديمقراطي المنشود في العراق، الذي هو معيار النجاح.

لقد اعتمدت المعارضة المتمثلة بالمؤتمر الوطني العراقي الموحد، بغياب الرقم العراقي الديمقراطي، على البعدين الكردي والاسلامي الشيعي، وكانت الأولوية للعامل للكردي بحكم الجغرافية وطبيعة التحالف مع امريكا.

ان تصدع الجبهة الكردية نتيجة الاقتتال الحزبي والقبلي شل قدرتها على حل مشاكلها دع عنك مساهمتها في نقل العراق الى حالة ديمقراطية، وحول كردستان العراق الى اقطاعات تحكمها مليشيات ذات ولاء قبلي وفئوي. ان مثل هذه التركيبة الاجتماعية والسياسية اعجز عن ممارسة "العراقية الديمقراطية" التي تجعل اولوية الولاء للعراق، وتلتزم الممارسة الديمقراطية اسلوبا في الحياة السياسية، فن خلال عراق ديمقراطي مستقل يمكن حل المسألة القومية الكردية والمسألة الطائفية. ان ممارسة الاكراد حقهم في تقرير المصير ضمنه عراق ديمقراطي، ولكن العكس ليس صحيحا.

واليوم نجد ان الكثير من القوى والشخصيات العراقية التي شاركت في تركيبة المؤتمر الوطني العراقي الموحد، اخذت تدريجيا تتخلى عنه لا لاختلافها حول المفاهيم والقيم- رغم ادعاء البعض ذلك- ولكن لسبب برغماتي- واحياناً انتهاز- بان قطار المؤتمر سوف لن يصل الى بغداد. فقد جمد حزب الدعوة الاسلامية عضويته رغم كونه طرفا مؤسسا للمؤتمر الموحد. كما علق مؤخرا الحزب الشيوعي العراقي عضويته، وكان قد سبقه في ذلك اتحاد الديمقراطيين العراقيين وغيره من الشخصيات السياسية المستقلة.

ان للنجاح أباء كثيرون ولكن الفشل لا أباً له، وليس مستغربا من بعض الذين كانوا يتوددون للقيادات الكردية ويسخرون اقلامهم في التقرب منهم اخذوا يمارسون دور "ألم اقل لكم ذلك؟" وبعضهم تجاوز ذلك الى حد الشماتة بمعاناتهم.

وليس كلامي هذا من قبيل التبرير او الدفاع عن المؤتمر بل هي محاولة تشخيص قبل ان تكون دفاعا او انتقاداً، وبدون شك ان قيادة المؤتمر الوطني العراقي والاحزاب المؤتلفة في صيغة المؤتمر تتحمل المسؤولية- رغم تفاوتها- في ما

وصل اليه المؤتمر من طريق مسدود.

ولكن يبدو ان الدروس المستفادة من هذه التجربة لم تستوعب بعد من طرف اساسي في المؤتمر الوطني العراقي الموحد، وهو المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.

فاعتمادا على ما جاء في تصريحات وبيانات رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ابان زيارته الاخيرة لاوروبا والكويت نلاحظ التالي:

- جاء تحرك الحكيم بعد انتكاسة القوى الكردية في شمال العراق. وفي غياب البعد العراقي الديمقراطي يبدو ان الحكيم ومن ورائه ايران يرغب في ملء الفراغ واستيعاب المعارضة العراقية. واذا كان البعد الكردي يسمح للاطروحة الديمقراطية والعلمانية ويدعمهما بين صفوف عرب العراق، فان غيابه سيجعل من الوصاية الاسلامية البديل الاقوى. فالتحرك الايراني في كردستان العراق الذي اخذ بعدا حزبيا وعسكريا قويا يقابله على ما يبدو تحرك الحكيم على صعيد عرب العراق في الجنوب.

- ان في خطاب الحكيم نهجا ابويا فيه وصاية على الآخرين، فعندما يُسأل (مجلة "المجلة" 4/2/1995) كيف تفسرون عضويتكم في المؤتمر الوطني العراقي في الوقت الذي تعلن امريكا صراحة انها تقف وراءه وتمده بالمال وتعتبره الممثل الشرعي الوحيد للشعب العراقي، يرد الحكيم قائلا: "اولا يجب ان يكون واضحاً اني شخصيا لست عضوا في المؤتمر الوطني لا لموقف منه وانما انا انتهج نهجا سياسيا بحيث اكون مع الجميع. والمجلس الاعلى كمؤسسة رأسها له تمثيل في المؤتمر الوطني".

في هذا الجواب خلط بين من يريد ان يلعب دور "الامامة" في انتظار الامام الغائب حسب المفهوم الشيعي، وبين القائد لحركة سياسية تتعايش مع قوى مختلفة ولها تحالفات تكتيكية. وان الترجمة العملية لعبارة "اكون مع الجميع" هي دعوة "الأمام فوق الجميع"، وفي هذا الكثير من الاستعلاء والادعاء. ان مشاركة المجلس الاعلى في المؤتمر الوطني يمكن فهمه كتحالف موقت لهدف محدود هو اسقاط النظام، ولكن قول الحكيم انه مع الجميع فيه كل التناقض. ان من يحمل راية الثورة الاسلامية لا يمكن ان يكون مع دعاة الماركسية المتمثلة بالحزب الشيوعي (خاصة وان والده المرجع السيد محسن الحكيم هو الذي افق بتكفير الشيوعيين في عهد عبد الكريم قاسم) ولا مع دعاة العلمانية كالديمقراطيين الليبراليين، او دعاة القومية العربية.

ان رئاسة الحكيم للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية لا تعطيه شرعية تمثل المعارضة العراقية، او شيعة العراق، دع عنك كل العراقيين. خاصة وان تشكيل المجلس في أوائل الثمانينات جاء برعاية ايرانية، كما لم تكن رئاسته للمجلس خيارا ديمقراطيا للقوى والشخصيات المشاركة في المجلس التي باتت اليوم خارج اطار المجلس، وشعار "اذلنا

المعارضة في إيران . . واذلنا الايرانيون" الذي رفعه المتظاهرون من العراقيين المهجرين واللاجئين في قم وطهران في اواخر شهر كانون الثاني الماضي تؤكد ذلك.

- قال الحكيم (السياسة الكويتية 6/2/1995) "اما [التخوف من] التدخل الايراني فانه مردود عليه لانه سبق ان توفرت فرص لايران لكي تتدخل وذلك بعد تحرير الكويت مباشرة حيث كان النظام في اضعف احواله ولكنها لم تفعل". ومرة اخرى اجد فيما يقوله الحكيم استخفافا بذكاء القارىء، فمن الطبيعي ان تستخدم ايران اي وسيلة لمحاربة خصمها، واذا كان نظام بغداد قد تحالف مع "مجاهدي خلق" اعداء النجيني، فان الاخير تحالف مع العناصر العراقية الشيعية المعارضة لنظام صدام والمهجرة الى ايران فإمدها بالعون، وشكل منها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وقوات "بدر" التي ساهمت بشكل فعال في انتفاضة اذار 1991 ضد النظام العراقي. واذكر في هذا الصدد ما كتبه كنعان مكية في كتابه القسوة والصمت (ص 80-83) : "دخل البلاد خلال اليوم الثاني او الثالث من الانتفاضة عبر الاهوار المحيطة بالبصرة، ما بين الخمسة الاف والعشرة الاف مسلح شيعي كانوا منظمين في مجموعات صغيرة ومتطوعين ممن طردهم البعث خلال اواخر السبعينات واول الثمانينات. كانوا وحدات من لواء بدر الذي أنشأه المجلس الاسلامي الاعلى للثورة الذي يرأسه محمد باقر الحكيم. . . ويبدو ان اول ما قام به اولئك الشبان الغاضبون المتدفقون من ايران كان اقتحام فندق شيراتون واحراق بارات مدينة البصرة وكازينوها، ثم بعدئذ اعلنوا قيام جمهورية شيعية في المدينة"، وفي الوقت الذي يقول فيه مكية "لا يبدو ان الايرانيين انفسهم دخلوا البلاد خلال الانتفاضة"، الا ان ايران سهلت دخول قوات "بدر"، فيقول: "لقد قدم هؤلاء حاملين معهم ثلاث شاحنات محملة بصور ملونة للنجيني وعلي خامنئي ومحمد باقر الحكيم".

وذات المشهد تكرر في الشهر الماضي حيث اشارت "الحياة" بتاريخ 15/2/1995: قالت مصادر مطلعة في طهران ودمشق ل الحياة ان معارك عنيفة جرت السبت الماضي في منطقة هور الحويزة قرب القرنة في محافظة البصرة بين قوات "فيلق بدر" التابع لـ "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق" وقوات الفيلق الرابع التابع للجيش العراقي. وازافت المصادر ان "المعركة انتهت بتراجع قوات بدر الى الاراضي الايرانية بعدما الحق بها الفيلق الرابع خسائر كبيرة واسر عددا من المهاجمين".

- وما دمننا في الحديث عن ايران وموقفها من العراق ابان حرب الخليج، قال الامير بندر سفير السعودية لدى واشنطن، ان ايران شجعت العراق على عدم الانسحاب من الكويت بأمل توريثها بحرب تنهي قوة العراق، ومن اجل ذلك عرضت ايواء طائراته العسكرية التي لم تكن تنوي اعادتها اصلا، وفي الوقت الذي تؤكد مصادر المخابرات المركزية الامريكية مشاهدة 90 طائرة حربية عراقية على مدارج مطارات ايران تعترف الاخيرة بوجود 29 طائرة فقط (كتاب Crusade مؤلفه ريك اتكنز، ص 197)، ومع ذلك يتطوع الحكيم للدفاع عن وجهة نظر ايران بشأن الطائرات. (انظر مقابلة في مجلة "المجلة"، 4/2/1995)

- اما تصريحات الحكيم عن وجود "خطة" وضعها مع المعارضة العراقية (لم يؤكدوا اي طرف اخر) للاطاحة بصدام خلال عام، فقد اصبحت مصدر تندر (افتتاحية "الحياة" لكامران قره داغي 30/1). خاصة وهو الذي يقول ان دول التحالف لا تسمح للمعارضة بالتحرك ضد النظام من شمال العراق، ولا امل بانقلاب عسكري، الا اذا كان يقصد بـ "الخطة" الاصطدامات المسلحة التي وقعت في جنوب العراق في الشهر الماضي والتي انتهت بمزيد من الضحايا.

- ما عرضه الحكيم كـ "خطة" لا يتجاوز بمجملة افكار عامة سبق لاطراف مختلفة في المؤتمر الوطني العراقي مناقشتها، فالحزب الشيوعي سبق وان طرح افكارا ومشاريع للتغيير، كما ان رئيس المجلس التنفيذي احمد الجلبي تقدم منذ عام (تحيديا شباط 1994) بمشروع وخطة عمل على المجلس التنفيذي للمؤتمر بحضور ممثلي الحكيم. وهذا ما اكده المشاركون في الاجتماع الذي دعا اليه ممثل الحكيم في لندن بتاريخ 17/2/1995 لمناقشة خطة الحكيم. وفي ذات الاجتماع تساءل البعض عن جدوى اية خطة بدون مشاركة الاكراد، خاصة وان المجلس الاسلامي ذكر في نشرته "العراق" الصادرة في لندن بتاريخ 17/2/1995: (النظام قبل غيره يعرف بأن الحدود الفاصلة بين ايران والعراق يسدها الجيش الايراني باحكام من جهة ايران والجيش العراقي من جهة العراق، كما ان الحدود الكويتية محمية من قبل قوات الامم المتحدة). كل هذا يرفض الحكيم الاقامة في كردستان او حتى السفر اليها بحجة او باخرى، هل ياترى ان مشروع الحكيم قائم على الغاء الدور الكردي؟.

- ومن اجل تنفيذ هذه الخطة يطالب الحكيم بـ "تشكيل هيئة ادارية منتخبة ومحدودة تمثل القوى المعنية بهذه الخطة من مختلف القوى السياسية لتنفيذ الاعمال"، وهنا يتبادر للذهن ماهو دور المؤتمر الوطني الموحد، وهل هذه دعوة للتخلي عنه او تجاوزه؟ خاصة وان الحكيم تقدم بمشروعه دون مشاورة الاطراف الاخرى.

- ان تصريحات الحكيم في الكويت (القبس 4/2/95) اخذت منحى متصلبا في شأن ابقاء الحصار على العراق، محذرا الكويتيين "ان رفع الحصار عن نظام صدام يعني حصوله على الاموال وبالتالي يعود مرة اخرى لينتقم من الذين وقفوا ضده سواء داخل العراق او الدول المجاورة له".

ان صدام حسين كان مضطهدا لشعبه قبل الحصار ولا يحتاج لمزيد من المال لأضطهاده وهذا ما تشهد عليه احداث الاهوار، ولكن الحصار اضاف لاضطهاد السلطة المعاناة من الجوع والمرض. اما خوف الحكيم على امن الكويت وجيران العراق (علما ان الاردن وتركيا وحتى ايران مع تخفيف الخطر) فهذا امر تكفلت قرارات مجلس الامن بضمانه من خلال تدمير اسلحة العراق وفرض الرقابة الدائمة والتلويح بعصى الحصار مجددا. ولكن يبقى للحكيم عذره في ابقاء الحصار اذا كان فعلا مقتنعا بانه سيحقق "خطته" ويسقط النظام خلال عام 1995 !!!

وان غدا لناظره قريب.

(الملف العراقي، العدد 39 - آذار 1995)

